



# التطورات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩م

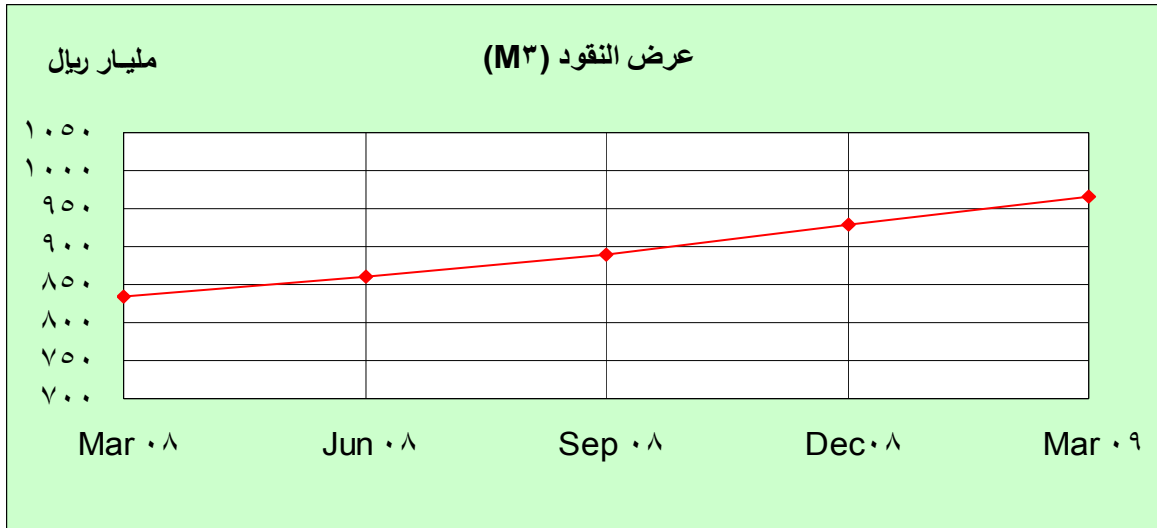
إعداد  
الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء  
جمادى الأولى ١٤٣٠هـ / مايو ٢٠٠٩م

## المحتويات

- ٣ ..... أولاً: التطورات النقدية
- ٤ ..... ثانياً: السياسة النقدية
- ٥ ..... ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي
- ٥ ..... ٣-١ الودائع المصرفية
- ٦ ..... ٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية
- ٨ ..... ٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية
- ٩ ..... ٣-٤ الاحتياطات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية
- ١٠ ..... ٣-٥ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية
- ١٠ ..... رابعاً: تطورات التقية المصرفية
- ١١ ..... خامساً: تطورات سوق الأسهم المحلية
- ١٢ ..... سادساً: صناديق الاستثمار
- ١٣ ..... سابعاً: تكاليف المعيشة
- ١٤ ..... ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول ٢٠٠٩م
- ١٤ ..... تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول ٢٠٠٩م

### أولاً: التطورات النقدية

حقق عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) خلال الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ٣,٩ في المئة (٣٦,٥ مليار ريال) ليبلغ نحو ٩٦٥,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٦ في المئة (٤٠,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الشامل (ن٣) معدل نمو سنوي بلغت نسبته ١٥,٨ في المئة (١٣١,٦ مليار ريال).



وبتحليل عناصر عرض النقود (ن٣) خلال الربع الأول ٢٠٠٩م، يلاحظ ارتفاع عرض النقود (ن١) بنسبة ٨,١ في المئة (٣٤,٣ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٤٥٩,٨ مليار ريال أو ما نسبته ٤٧,٦ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣) مقارنة بارتفاع نسبته ١,٨ في المئة (٧,٦ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود بتعريفه الضيق (ن١) بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,٧ في المئة (٤٨,١ مليار ريال). أما عرض النقود (ن٢) فقد سجل ارتفاعاً خلال الربع الأول ٢٠٠٩م بنسبة ٢,٩ في المئة (٢٣,١ مليار ريال) ليبلغ نحو ٨١٦,٢ مليار ريال (أو ما نسبته ٨٤,٥ في المئة من إجمالي عرض النقود (ن٣)) مقارنة بارتفاع نسبته ٦,٥ في المئة (٤٨,٧ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل عرض النقود (ن٢) بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٥,٦ في المئة (١١٠,٤ مليار ريال).

## ثانياً: السياسة النقدية: الربع الأول ٢٠٠٩م

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي خلال الربع الأول ٢٠٠٩م في إتباع سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والاستقرار في الأسعار وذلك من خلال مواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية والتحكم في السيولة النقدية. ونظراً لانخفاض معدل التضخم السنوي في المملكة إلى مستوى ٦,٠ في المئة بنهاية شهر مارس مقارنة بـ ٩,٠ في المئة بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٨م، وبالنظر لتطورات الأزمة المالية العالمية ولتلافي أي مؤثرات سلبية محلياً فقد استمرت المؤسسة في اتخاذ حزمة من الإجراءات خلال الربع الأول ٢٠٠٩م لتعزيز وضع السيولة وخفض تكلفة الإقراض لتلبية الطلب المحلي على الائتمان بهدف ضمان استمرار المصارف بأداء دورها التمويلي للعملية التنموية في المملكة، ومن أهم هذه الإجراءات:-

١. إبقاء نسبة الاحتياطي القانوني (Statutory Deposit Ratio) على الودائع تحت الطلب عند

مستوى ٧ في المئة وعلى الودائع الزمنية والادخارية عند ٤ في المئة.

٢. خفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء (Repo Rate) من مستواه السابق والبالغ ٢,٥٠ في المئة

إلى ٢,٠٠ في المئة، وتخفيض معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس ( Reverse Repo

Rate) من ١,٥٠ في المئة إلى ٠,٧٥ في المئة في يناير ٢٠٠٩م. وقد بلغ المتوسط اليومي

لمقامت به المؤسسة من عمليات اتفاقيات إعادة الشراء ١,٥٩٦ مليون ريال خلال الربع

الأول ٢٠٠٩م مقابل ٢,٤٨٩ مليون ريال في الربع الرابع ٢٠٠٨م. فيما بلغ متوسط

اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس اليومي لنفس الفترة ٧٤,١٥٤ مليون ريال مقارنة

بـ ١٦,٩٣٩ مليون ريال في الربع الرابع ٢٠٠٨م، مما يعني أن السيولة قد ارتفعت بشكل

كبير نتيجة قيام المؤسسة بتجديد الودائع الزمنية نيابة عن الهيئات الحكومية مع المصارف

المحلية.

٣. إعادة تسعيرة أدونات الخزينة على أن تحسب بـ ٨٠ في المئة من تسعيرة فائدة الإيداع بين

البنوك (SIBID)، وكذلك الإبقاء على سقف الإصدار في أدونات الخزينة بحدود ٣٠٠٠

مليون ريال أسبوعياً بعد أن كان حجم الإصدار غير محدد، وذلك لتشجيع المصارف المحلية

على توجيه السيولة نحو إقراض شركات القطاع الخاص.

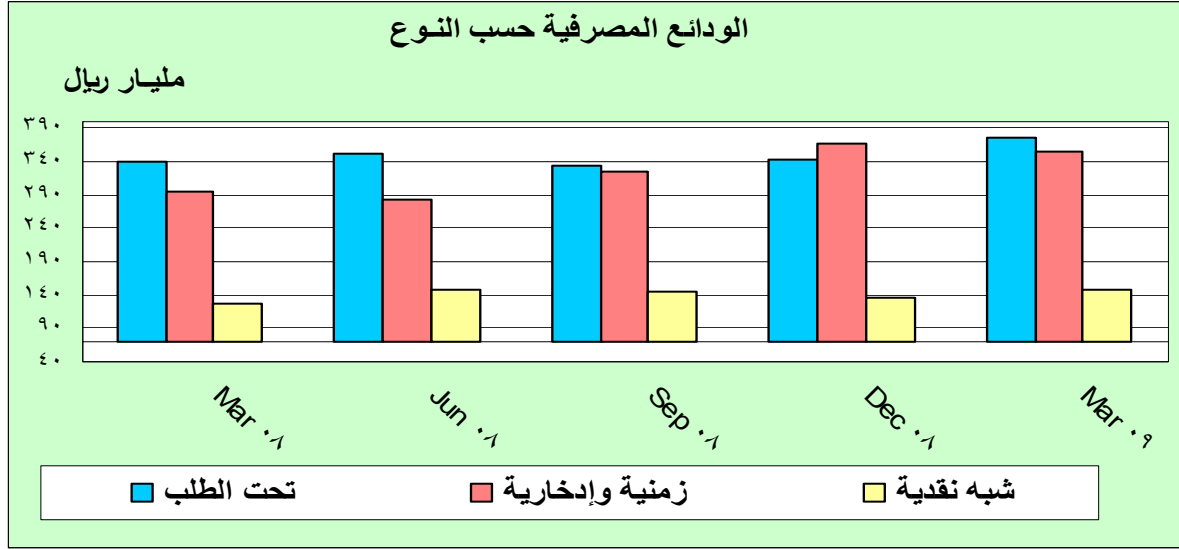
وشهدت أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف المحلية انخفاضاً ملحوظاً في الربع الأول ٢٠٠٩م، فقد انخفض معدل الفائدة بين البنوك لمدة ثلاثة شهور (SIBOR) إلى ١,١٥ في المئة في نهاية الربع الأول لعام ٢٠٠٩م من ٢,٥٧ في المئة في نهاية الربع الرابع لعام ٢٠٠٨م. أما الفارق في أسعار الفائدة بين الريال والدولار لفترة ثلاثة شهور فقد أصبح لصالح الدولار بمقدار أربع نقاط أساس في نهاية الربع الأول، مقارنة بـ ١١٣ نقطة أساس في صالح الريال في نهاية الربع الرابع، ويعزى ذلك إلى وجود سيولة وافره بالريال في النظام المصرفي بينما مازالت الأسواق المالية العالمية تتسم بشح السيولة بالدولار الأمريكي. أما بالنسبة لسعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار فقد استقر عند سعره الرسمي ٣,٧٥ في نهاية الربع الأول ٢٠٠٩م.

ولم تقم المؤسسة بإجراء أي عمليات مفاضلة للنقد الأجنبي (Foreign Exchange Swaps) خلال الربع الأول ٢٠٠٩م مع البنوك المحلية. علماً بأن إجمالي مبالغ عمليات مفاضلة النقد الأجنبي مع البنوك المحلية بلغت ٢,٦٠٠ مليون دولار في نهاية الربع الرابع ٢٠٠٨م.

### ثالثاً: تطورات النشاط المصرفي

#### ٣-١ الودائع المصرفية

سجل إجمالي الودائع المصرفية خلال الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ٤,٣ في المئة (٣٦,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٨٨٢,٧ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٥,٢ في المئة (٤٢,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته ١٥,٩ في المئة (١٢١,١ مليار ريال). وقد بلغت نسبة إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي عرض النقود (ن٣) بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م ما نسبته ٩١,٤ في المئة، مقارنة بنسبة ٩١,١ في المئة في نهاية الربع السابق.



وباستعراض تطور مكونات الودائع حسب النوع خلال الربع الأول ٢٠٠٩م يتضح ارتفاع كل من الودائع تحت الطلب بنسبة ١٠,١ في المئة (٣٤,٤ مليار ريال) لتبلغ حوالي ٣٧٦,٩ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ٢,٧ في المئة (٨,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، والودائع الأخرى شبه النقدية بنسبة ٩,٩ في المئة (١٣,٤ مليار ريال) لتبلغ حوالي ١٤٩,٤ مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته ٥,٦ في المئة (٨,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، بينما حققت الودائع الزمنية والإدخارية انخفاضاً نسبته ٣,١ في المئة (١١,٢ مليار ريال) لتبلغ نحو ٣٥٦,٤ مليار ريال مقارنة بارتفاع نسبته ١٢,٦ في المئة (٤١,١ مليار ريال) خلال الربع السابق. وبنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م حققت الودائع الزمنية والإدخارية ارتفاعاً سنوياً نسبته ٢١,٢ في المئة (٦٢,٣ مليار ريال)، والودائع تحت الطلب ارتفاعاً سنوياً نسبته ١١,١ في المئة (٣٧,٦ مليار ريال)، والودائع الأخرى شبه النقدية ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٥ في المئة (٢١,٢ مليار ريال).

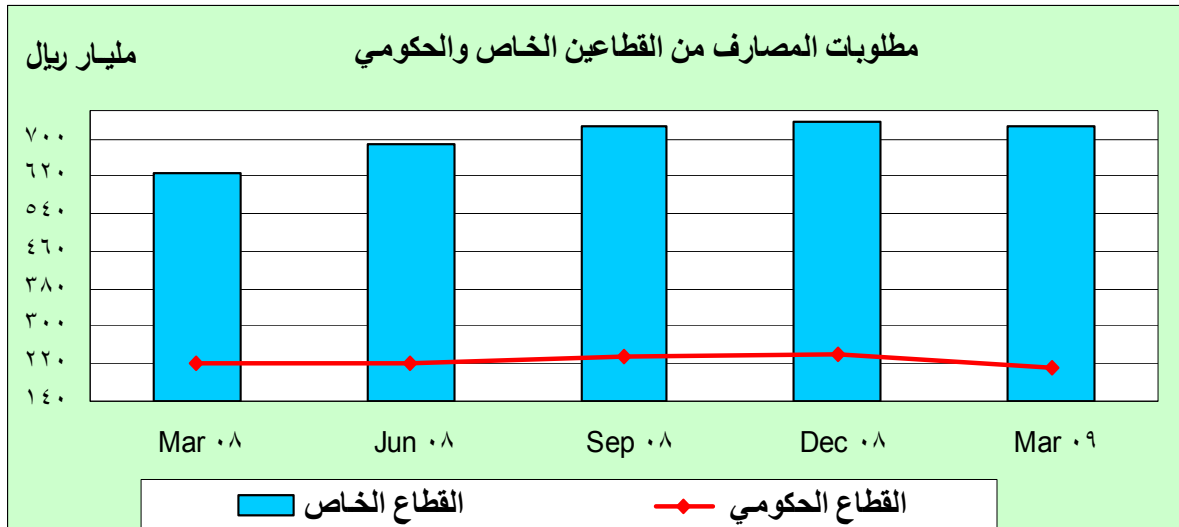
### ٣-٢ النشاط الائتماني والاستثماري للمصارف التجارية

انخفض إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص والقطاع الحكومي (ائتمان مصرفي واستثمارات) خلال الربع الأول ٢٠٠٩م بنسبة ٣,٦ في المئة (٣٥,٥ مليار ريال) ليبليغ حوالي ٩٤٢,٠ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ١,٣ في المئة (١٢,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وقد سجل ارتفاعاً سنوياً بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م بلغت نسبته ١٠,٨ في المئة (٩٢,١ مليار ريال).

وشكل نسبة ١٠٦,٧ في المئة من إجمالي الودائع المصرفية مقارنة بنسبة ١١٥,٥ في المئة في نهاية الربع السابق.

وانخفض إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص خلال الربع الأول ٢٠٠٩م بنسبة ٠,٩ في المئة (٦,٤ مليار ريال) ليبلغ نحو ٧٢٨,١ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (٦,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق، وحقق بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٦,٣ في المئة (١٠٢,٢ مليار ريال). وبلغت نسبة مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م حوالي ٨٢,٥ في المئة، مقارنة بنسبة ٨٦,٨ في المئة في نهاية الربع السابق.

كما انخفض إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاع الحكومي وشبه الحكومي خلال الربع الأول ٢٠٠٩م بنسبة ١٢,٠ في المئة (٢٩,٠ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٢١٢,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٣,٠ في المئة (٧,١ مليار ريال) خلال الربع السابق، وقد حقق بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م انخفاضاً سنوياً نسبته ٤,٣ في المئة (٩,٦ مليار ريال). وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات من القطاعين الحكومي وشبه الحكومي إلى إجمالي الودائع المصرفية في نهاية الربع الأول ٢٠٠٩م حوالي ٢٤,١ في المئة، مقارنة بنسبة ٢٨,٦ في المئة في نهاية الربع السابق.

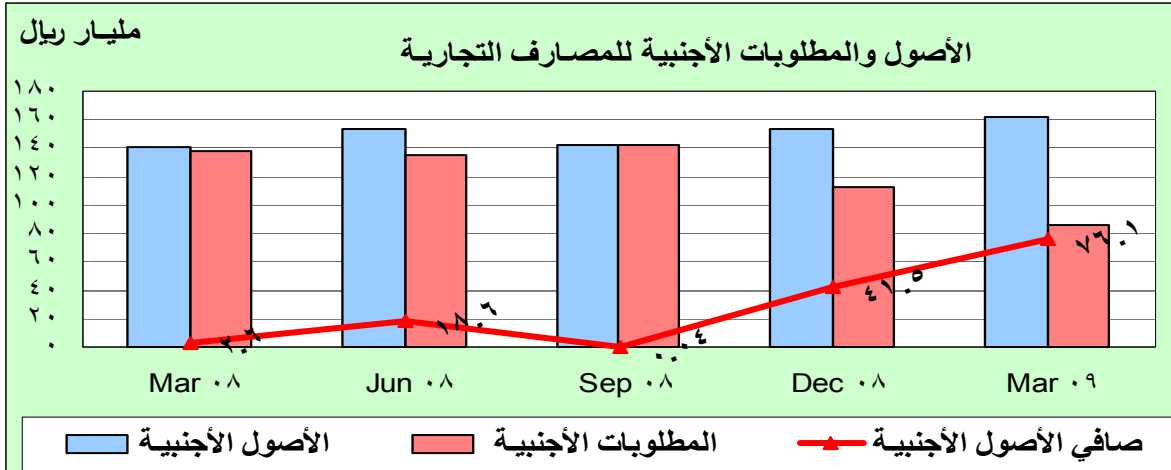


وبتحليل الائتمان المصرفي حسب الآجال (القطاع الخاص والعام) خلال الربع الأول ٢٠٠٩م مقارنة بالربع السابق، نلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي قصير الأجل بنسبة ٠,٩ في المئة (٤,٣ مليار ريال) ليبلغ نحو ٤٨٠,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٤,٤ في المئة (١٩,٩ مليار ريال) خلال الربع السابق، وانخفاض الائتمان المصرفي متوسط الأجل بنسبة ٦,٥ في المئة (٦,٨ مليار ريال) ليبلغ نحو ٩٧,٩ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٩ في المئة (١,٠ مليار ريال) خلال الربع السابق، وانخفاض الائتمان المصرفي طويل الأجل بنسبة ١,٩ في المئة (٣,١ مليار ريال) ليبلغ ١٦٠,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٨,٧ في المئة (١٥,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق.

وانخفض إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح حسب النشاط الاقتصادي خلال الربع الأول ٢٠٠٩م بنسبة ٠,٨ في المئة (٥,٦ مليار ريال) ليبلغ حوالي ٧٣٩,٢ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٠,٧ في المئة (٥,٢ مليار ريال) خلال الربع السابق. وحقق بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً سنوياً نسبته ١٥,٤ في المئة (٩٨,٥ مليار ريال). وتحليل الائتمان المصرفي الممنوح للأنشطة الاقتصادية المختلفة خلال الربع الأول ٢٠٠٩م، يلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الممنوح لكل من قطاع والماء والكهرباء والخدمات الأخرى بنسبة ١٨,٨ في المئة (٢,٠ مليار ريال)، وقطاع الخدمات بنسبة ١٥,٢ في المئة (٤,٩ مليار ريال)، وقطاع النقل والاتصالات بنسبة ١٤,٥ في المئة (٥,٥ مليار ريال)، وقطاع التعدين والمناجم بنسبة ٨,٢ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وقطاع التجارة بنسبة ١,٦ في المئة (٢,٩ مليار ريال)، وفي المقابل انخفض الائتمان المصرفي الممنوح خلال الربع الأول ٢٠٠٩م لكل من قطاع التمويل بنسبة ١٦,٩ في المئة (٢,٨ مليار ريال)، والقطاعات الأخرى بنسبة ٥,٣ في المئة (١٥,٣ مليار ريال)، وقطاع البناء والتشييد بنسبة ٣,٢ في المئة (١,٧ مليار ريال)، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة ٢,٧ في المئة (٠,٣ مليار ريال)، وقطاع الصناعة والإنتاج بنسبة ٠,٣ في المئة (٠,٢ مليار ريال)، وبالنسبة للقطاع الحكومي وشبه الحكومي فقد انخفض بنسبة ٢,٦ في المئة (٠,٨ مليار ريال).

### ٣-٣ الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

سجل إجمالي الأصول الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ٥,٠ في المئة (٧,٨ مليار ريال) ليبلغ حوالي ١٦١,٨ مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته ٨,٣ في المئة



(١١,٨ مليار ريال) خلال الربع السابق. وسجل معدل نمو سنوي بلغت نسبته ١٥,٠ في المئة (٢١,١ مليار ريال)، مشكلاً بذلك نسبة ١٢,٢ في المئة من إجمالي أصول المصارف التجارية مقارنة بما نسبته ١١,٨ في المئة في نهاية الربع السابق.

وسجل إجمالي المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية خلال الربع الأول ٢٠٠٩م انخفاضاً نسبته ٢٣,٨ في المئة (٢٦,٨ مليار ريال) ليلعب حوالي ٨٥,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٠,٩ في المئة (٢٩,٦ مليار ريال) خلال الربع السابق. وانخفض معدل النمو السنوي بنسبة ٣٧,٩ في المئة (٥٢,٤ مليار ريال)، ليشكل بذلك نسبة ٩,١ في المئة من إجمالي المطلوبات مقارنة بما نسبته ١١,٥ في المئة في نهاية الربع السابق. وارتفع صافي الأصول الأجنبية بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م بحوالي ٣٤,٦ مليار ريال، مقارنة بارتفاع بحوالي ٤١,٥ مليار ريال خلال الربع السابق.

### ٣-٤ الاحتياطات ورأس المال والأرباح وفروع المصارف التجارية

ارتفع رأسمال واحتياطات المصارف التجارية خلال الربع الأول ٢٠٠٩م بنحو ٣٥,٣ مليار ريال. وبلغت نسبة رأسمال واحتياطات المصارف التجارية إلى إجمالي الودائع المصرفية بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م حوالي ١٨,٩ في المئة، مقارنة بنسبة ١٥,٦ في المئة للربع السابق، وارتفع معدل النمو السنوي في الربع الأول ٢٠٠٩م بنسبة ٢٩,٧ في المئة (٣٨,٣ مليار ريال).

وارتفعت أرباح المصارف التجارية بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م لتبلغ حوالي ٨,٢ مليار ريال مقارنة بنحو ٤,٤ مليار ريال خلال الربع السابق، محققة ارتفاعاً نسبته ٨٧,١ في المئة (٣,٨ مليار ريال). وحققت معدل انخفاض سنوي بلغت نسبته ٠,٥ في المئة (٠,٠٤ مليار ريال). وخلال الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليلبلغ ١٤٣٠ فرعاً وبنسبة نمو بلغت ١,٤ في المئة (٢٠ فرعاً) مقارنةً بعدد ١٤١٠ فرعاً في الربع السابق، وحقق عدد فروع المصارف التجارية في الربع الأول ٢٠٠٩م نمواً سنوياً بلغت نسبته ٤,٣ في المئة (٥٩) فرعاً مقارنةً بحوالي ١٣٧١ فرعاً في الربع الأول ٢٠٠٨م.

### ٣-٥ موجودات ومطلوبات المصارف التجارية

بلغ إجمالي الموجودات والمطلوبات للمصارف التجارية بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م حوالي ١٣٢٣,٩ مليار ريال، أي بارتفاع نسبته ١,٧ في المئة (٢١,٧ مليار ريال) عن الربع السابق، بينما ارتفع بنسبة ٢,٥ في المئة (٣٢,٤ مليار ريال) خلال الربع السابق. وقد حقق بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً في معدل نموه السنوي نسبته ١٢,٨ في المئة (١٥٠,٥ مليار ريال).

### رابعاً: تطورات التقنية المصرفية

تبين إحصائيات نظام "سريع" في الربع الأول ٢٠٠٩م، أن مجموع قيمة العمليات بلغ ١٤,٢٣٢ مليار ريال سعودي (أي ٣,٧٩٥ مليار دولار أمريكي تقريباً)، وذلك من خلال إرسال ٨٩٠,٣ ألف رسالة تحتوي ما مجموعه ٧,٢ مليون حوالة عبر نظام "سريع". ويمثل مجموع قيمة المدفوعات الفردية مبلغ ١٤,٠٢٩ مليار ريال (أي ٣,٧٤١ مليار دولار أمريكي تقريباً)، في حين بلغ مجموع المدفوعات المجمعة ٢٠٢ مليار ريال سعودي (أي ٥٤ مليار دولار أمريكي تقريباً). وتمثل مدفوعات العملاء مبلغ ٧٦٠ مليار ريال سعودي بزيادة قدرها ٥,١ في المئة عن الربع السابق حيث بلغت ٧٢٣ مليار ريال، أما إجمالي قيمة مدفوعات ما بين المصارف فتمثل مبلغ ١٣,٥ مليار ريال. هذا ويتوقع أن يستمر النمو المضطرد في استخدام نظام "سريع" بشكل أسرع خلال السنوات المقبلة، خصوصاً في التعاملات التجارية الإلكترونية وتحويلات الأفراد، بالإضافة إلى نمو استخدام خدمات سريع لتحويل رواتب الموظفين في الدولة والقطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بتطورات الشبكة السعودية للمدفوعات، فقد بلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال أجهزة الصرف الآلي خلال الربع الأول ٢٢٤ مليون عملية وشملت عمليات البنوك مبلغ وقدرة ٤٩,٦ مليار ريال، وعمليات الشبكة السعودية مبلغ وقدرة ٤٥,٩ مليار ريال. وبلغ إجمالي العمليات المنفذة من خلال نقاط البيع خلال الربع الأول ٣٠ مليون عملية بإجمالي مبلغ وقدرة ١٣,٢ مليار ريال. كما بلغ إجمالي أعداد أجهزة الصرف الآلي بنهاية الربع الأول ٩٢٥٨ جهازاً، وقاربت عدد البطاقات المصدرة من البنوك المحلية حوالي ١٢,٦ مليون بطاقة. فيما وصلت أجهزة نقاط البيع في النمو حيث بلغت بنهاية الربع الأول أكثر من ٧٤,٣ ألف جهاز.

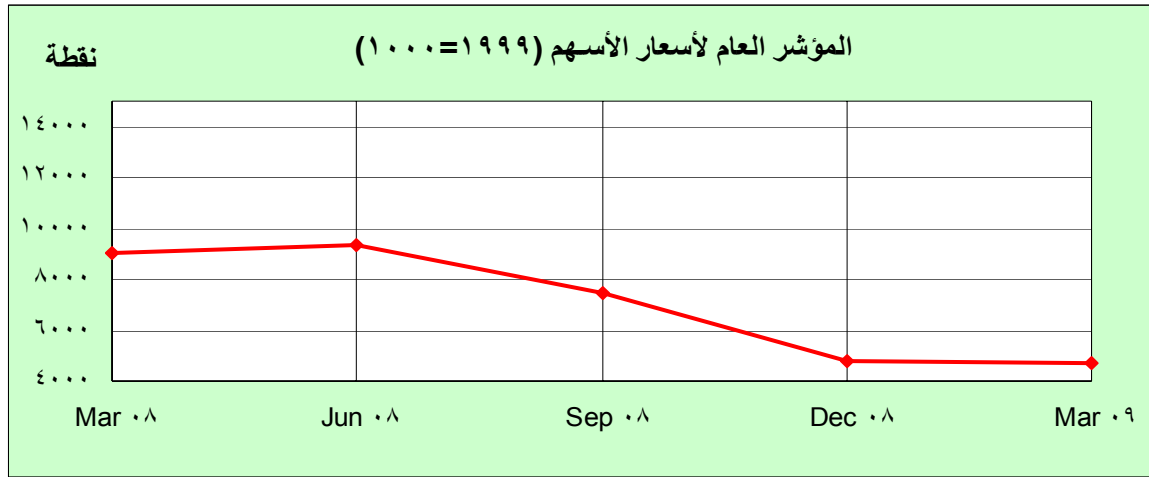
ويبلغ عدد غرف مقاصة الشيكات في المملكة ١٠ غرف في جميع فروع مؤسسة النقد العربي السعودي منها ٣ غرف مقاصة آلية في كل من الرياض و جدة و الدمام. وقد تم تطوير أجهزة غرف المقاصة الآلية في عام ٢٠٠١م بأجهزة حديثة تعتمد في أرشفة صور الشيكات على تقنية المسح الضوئي بدلاً من ميكروفيلم المستخدمة سابقاً.

وبالنسبة لإحصائيات المقاصة للربع الأول ٢٠٠٩م فقد بلغ عدد الشيكات المقدمة من غرف المقاصة (صادرة وواردة) ١,٨ مليون شيكاً بقيمة إجمالية بلغت ١٤٩,٤ مليار ريال، وبلغ عدد شيكات الأفراد والمؤسسات ١,٦ مليون شيك خلال هذه الفترة بقيمة إجمالية بلغت ١٢٠,٩ مليار ريال فيما بلغ عدد الشيكات المصدقة ٢٢٠,٣ ألف شيك بقيمة إجمالية بلغت ٢٨,٦ مليار ريال.

#### خامساً : تطورات سوق الأسهم المحلية

انخفض المؤشر العام لأسعار الأسهم خلال الربع الأول ٢٠٠٩م بنسبة ٢,١ في المئة ليبلغ ٤٧٠٣,٨ نقطة، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٥,٦ في المئة في الربع السابق، في حين حقق انخفاضاً سنوياً بلغت نسبته ٤٧,٧ في المئة. وارتفع عدد الأسهم المتداولة في الربع الأول ٢٠٠٩م بنسبة ٢,٥ في المئة ليبلغ حوالي ١٦,٦ مليار سهم، مقارنة بارتفاع نسبته ٧٠,٧ في المئة في الربع السابق، وانخفض معدل النمو السنوي لعدد الأسهم المتداولة بنسبة ٥,٤ في المئة. وانخفضت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة بنسبة ٦,٦ في المئة لتبلغ نحو ٣٠٤,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٦,٧ في المئة في الربع السابق، وانخفض معدل نموها السنوي بنسبة ٥٦,٨ في المئة.

وانخفضت القيمة السوقية للأسهم بنسبة ٤,٣ في المئة لتبلغ ٨٨٤ مليار ريال بنهاية الربع الأول ٢٠٠٩م مقارنة بالربع السابق الذي انخفض بنسبة ٣٦,٣ في المئة، في حين حققت القيمة السوقية للأسهم انخفاضاً سنوياً بلغت نسبته ٤٧,٢ في المئة. وسجل إجمالي عدد الصفقات المنفذة خلال الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ١٠,٥ في المئة ليلعب حوالي ١٠,٠ مليون صفقة، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٣,٠ في المئة في الربع السابق، وانخفض معدل النمو السنوي لإجمالي عدد الصفقات المنفذة بنسبة ٣٦,٣ في المئة.



### سادساً: صناديق الاستثمار

سجل إجمالي أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار ارتفاعاً في الربع الأول ٢٠٠٩م نسبته ٣,٢ في المئة (٢,٤ مليار ريال) ليلعب ٧٧,٢ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٢٣,٠ في المئة (٢٢,٤ مليار ريال) في الربع السابق. وانخفض معدل النمو السنوي بنسبة ٢٥,٨ في المئة (٢٦,٨ مليار ريال).

وبتحليل إجمالي أصول الصناديق، يلاحظ ارتفاع الأصول المحلية بنسبة ٥,٣ في المئة (٣,٢ مليار ريال) في الربع الأول ٢٠٠٩م ليلعب ٦٤,٥ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ١٨,٥ في المئة (١٣,٩ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول المحلية انخفاضاً في معدل النمو السنوي بلغت نسبته ٢٢,٣ في المئة (١٨,٥ مليار ريال)، وسجلت الأصول الأجنبية انخفاضاً نسبته ٦,٣ في المئة (٠,٩ مليار ريال) في الربع الأول ٢٠٠٩م لتبلغ ١٢,٧ مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته ٣٨,٥ في

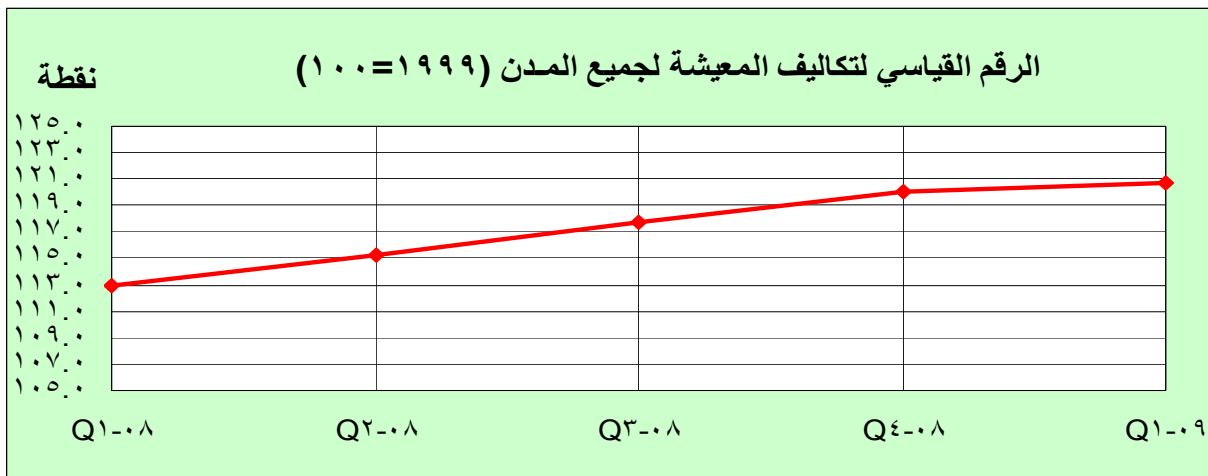
المئة (٨,٥ مليار ريال) في الربع السابق. وسجلت الأصول الأجنبية معدل انخفاض سنوي نسبته ٣٩,٥ في المئة (٨,٣ مليار ريال).

وسجل عدد المشتركين في الصناديق الاستثمارية انخفاضاً في الربع الأول ٢٠٠٩م نسبته ١,٠ في المئة (٣٨٧٨ مشترك) ليبلغ ٣٧١٠٩٧ مشترك، مقارنةً بانخفاض نسبته ٢,٩ في المئة (١٠٩٨١ مشترك) في الربع السابق. وسجل عدد المشتركين معدل انخفاض سنوي نسبته ١٠,٤ في المئة (٤٢٨٣٩ مشترك).

أما بالنسبة لعدد الصناديق العاملة، فقد انخفض بنحو (٩ صناديق) خلال الربع الأول ٢٠٠٩م، إذ وصل عددها ٢٥٣ صندوقاً، مقارنةً بنحو ٢٦٢ صندوقاً خلال الربع الرابع من العام السابق.

### سابعاً: تكاليف المعيشة

حقق متوسط الرقم القياسي العام لتكاليف المعيشة خلال الربع الأول ٢٠٠٩م ارتفاعاً نسبته ٠,٦ في المئة مقارنةً مع الربع الرابع ٢٠٠٨م. كما حقق ارتفاعاً سنوياً نسبته ٦,٩ في المئة (الربع الأول ٢٠٠٩م مع الربع الأول ٢٠٠٨م). وقد ارتفع الرقم القياسي خلال الربع الأول ٢٠٠٩م للترميم والإيجار والوقود والمياه بنسبة ٣,٤ في المئة، وللسلع والخدمات بنسبة ٢,٧ في المئة، والنقل والاتصالات بنسبة ٠,٦ في المئة. بينما انخفضت للأطعمة والمشروبات بنسبة ١,٨ في المئة، وللتأثيث المنزلي بنسبة ٠,٤ في المئة، والأقمشة والملابس والأحذية بنسبة ٠,١ في المئة. في حين استمر الرقم القياسي للرعاية الطبية والتعليم والترويح عند نفس المستوى.



### ثامناً: التطورات الإشرافية والتشريعات المصرفية خلال الربع الأول ٢٠٠٩م

- صدور تعميم المؤسسة رقم ٤٦٨٥/BCS/٩٥ بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٩م المتعلق بموضوع وثائق توجيهات بازل: التوجيهات الإشرافية لتقييم ممارسات القيمة العادلة لاستثمارات المصارف المالية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم BCS/٩٤ بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٩م المتعلق بموضوع توجيهات لجنة بازل: مبادئ الممارسات السليمة لاختبارات الضغوط والإشراف عليها.
- صدور تعميم المؤسسة رقم BCS/٩٩ بتاريخ ٢٦/١/٢٠٠٩م والمتعلق بموضوع مشروع بازل الاستشاري حول تعديلات وتوجيهات بازل (٢) المتعلقة برأس المال لسجل المتاجرة.
- صدور تعميم المؤسسة رقم م أش/٢٠٧ بتاريخ ٥/٣/١٤٣٠هـ الموافق ٢/٣/٢٠٠٩م حول موضوع سرية المعلومات المالية.
- صدور تعميم المؤسسة رقم ١٣٥٥٩م/أ ت/٢٤٥ بتاريخ ١٧/٣/١٤٣٠هـ الموافق ١٤/٣/٢٠٠٩م المتعلق بتحديث اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة غسل الأموال .
- صدور تعميم المؤسسة رقم ٢٧٣/BCS/١٥١٥١ بتاريخ ٢١/٣/٢٠٠٩م المتعلق بموضوع تفاصيل استثمارات الملكية في المنتجات المهيكلة.
- صدور تعميم المؤسسة رقم م أش/٢٧٧ بتاريخ ٢٥/٣/١٤٣٠هـ الموافق ٢٢/٣/٢٠٠٩م المتعلق بضرورة التزام المصارف بعدم تطبيق رسوم أو عمولات (أيًا كانت مسمياتها) على حسابات رواتب موظفي الدولة وحسابات مكافآت الطلاب.

### تاسعاً: أبرز التطورات التنظيمية في الاقتصاد السعودي خلال الربع الأول ٢٠٠٩م

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩/١/١٤٣٠هـ الموافق ٢٦/١/٢٠٠٩م بالموافقة على نظام صندوق التنمية الزراعية ليحل محل نظام البنك الزراعي العربي السعودي.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٧/٢/١٤٣٠هـ الموافق ٢/٢/٢٠٠٩م بالموافقة على الإستراتيجية الوطنية للصناعة وآليات التنفيذ الخاصة بها.

- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/٢/١٤٣٠هـ الموافق ١٦/٢/٢٠٠٩م بالموافقة على انضمام المملكة العربية السعودية إلى الاتفاقية المتعلقة بامتيازات الوكالات المتخصصة وحصانتها التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٤٧م.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/٢/١٤٣٠هـ الموافق ٢٣/٢/٢٠٠٩م بالموافقة على إعادة هيكلة الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس ودراسة نظامها ودورها في ظل إنشاء الهيئة العامة للغذاء والدواء وتغيير اسمها إلى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٨/٢/١٤٣٠هـ الموافق ٢٣/٢/٢٠٠٩م بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة ينبع للمياه والكهرباء (شركة مساهمة).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/٣/١٤٣٠هـ الموافق ٩/٣/٢٠٠٩م بالموافقة على الضوابط المتعلقة ببيع معدات سكنية أو تجارية أو مكتبية أو خدمية أو صناعية على الخارطة.
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٣/١٤٣٠هـ الموافق ١٦/٣/٢٠٠٩م بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية قابضة بإسم (شركة المياه والكهرباء القابضة).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/٣/١٤٣٠هـ الموافق ١٦/٣/٢٠٠٩م بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة عامة بإسم (شركة سوليدرتي السعودية للتكافل).
- صدور قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/٣/١٤٣٠هـ الموافق ٢٣/٣/٢٠٠٩م بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية بإسم شركة حسانة الاستثمارية (حسانة).